مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: النسوية بين الليبرالية والمعيارية في العلاقات الدولية
اسم الكاتب: أ.م. بسمة خيل نامق، أ.م.د. عادل عبد الحمزه ثجيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7955
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i37.379

TJFPS

37

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

النسوية بين الليبرالية والمعيارية في العلاقات الدولية

Feminism Between liberalism and Normative in International relations

Assistant Professor Basma Khalil Namiq [a]
Assistant Professor Dr. Adel AbdulHamza Thgeel [b]
Baghdad University - Faculty of Political Sciences [ab]

أ.م. بسمة خليل نامق * [a]
أ.م.د. عادل عبد الحمزه ثجيل [b]
جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية [ab]

Article info.

Article history:
- Received 28 Sept.2024
-Received in revised form 14. Oct .2024
- Final Proofreading 01 Nov. 2024
- Accepted 15.Nov. 2024
- Available online: 31. Dec.2024

Keywords:
- Liberal school.
- feminist theory. Normative.
- Women and peace.

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The liberal school which sought to build its intellectual model (paradigm) in political analysis, analyzes human political activity at the local, internal and international levels and identify motives behind that activity. Internally or internationally, setting binding standards to meet basic and primary human needs and interests that cannot be achieved, stabilized or sustained except by those agreements, treaties, rules and laws.

Thus, the issues of human freedom, human rights and women's rights were raised as not only ideal and basic moral human issues, but also part of the vital life interests associated with peace, its sustainability, stability and tranquility, and closely related to security, economy, growth and progress. These aspects were also considered as criteria and elements of examination, testing and evaluation of the ideas, orientations and behavior of political forces as significant joints and indicators and a preventive approach to block the path of negative forces and trends with regard to peace and security.

* **Corresponding Author:** Basma Khalil Namiq,**EMail:** bassma.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq ,**Tel:**xxx, **Affiliation**: Baghdad University - Faculty of Political Sciences.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 28 أيلول 2024
- بعد التنقيح 14 تشرين الأول 2024
- التدقيق اللغوي 01 تشرين الثاني 2024
- القبول: 15 تشرين الثاني 2024
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2024

الكلمات المفتاحية:
- **المدرسة الليبراليه.**
- **النظرية النسوية.**
- **المعيارية.**
- **المرأة والسلام.**

الخلاصة: نشأت المدرسة الليبرالية (Liberalism) التي سعت لبناء نموذجها الفكري (Paradigm) في التحليل السياسي الذي على أساسه تقوم بتحليل النشاط البشري السياسي على المستوى المحلي والداخلي والدولي، والتعرف على الدوافع خلف ذلك النشاط، حيث إهتم البشر في بناء التفاهمات والاتفاقيات والمعاهدات وإعطاء الالتزامات وصياغة القواعد والاطر والقوانين المنظمة للمجتمع الإنساني داخليا ام دوليا، ووضع المعايير الملزمة لتلبية حاجات ومصالح إنسانية أساسية واولية لا تتحقق ولا تستقر ولا تستدام الا بتلك القواعد والقوانين المنظمة.

هكذا تم طرح قضايا الحرية الإنسانية وحقوق الانسان (Human Rights) وحقوق المرأة (Women's rights) بعدّهما ليس قضايا إنسانية مثالية وأخلاقية أساسية فحسب، بل أيضا جزء من المصالح الحيوية الحياتية المرتبطة بالسلام واستدامته، وذات علاقة وثيقة بالأمن والاقتصاد والنمو والتقدم. أيضًا عُدّت هذه الجوانب معايير وعناصر فحص واختبار وتقييم لأفكار وتوجهات وسلوك القوى السياسية بعدّها مفاصل ومؤشرات ذات دلالة ومقاربة وقائية لقطع الطريق امام القوى والتوجهات السلبية فيما يخص السلام والامن، ومنها قضية الدفاع عن حقوق المرأة التي هي قضية إنسانية أخلاقية نبيلة حظيت وتحظى بإهتمام متزايد من المجتمعات الإنسانية المتحضرة وقضية حيوية لحاضر ومستقبل الأسرة ولجانب كبير وقطاع واسع من المجتمع يسعى لحياة طبيعية سوية خالية من المشاكل والعقد، كما انها قضية ذات بعد اخلاقي في المجال السياسي وفي العلاقات الدولية بعدها أضحت عنصرا معياريا تتصاعد أهميته ومكانته الى جانب عناصر حقوقية أخرى في المقدمة منها حقوق الانسان التي غدت التزامات دولية مقننة وموثقة ويتم مراقبتها بعد ان ادركت البشرية أهمية فكرة الالتزامات والمعيارية الحقوقية في ضمان بيئة آمنة مستقرة.

المقدمة:

المرأة هي أكبر مربية للرجل، فهي تعلمه الفضائل الجميلة.. وأدب السلوك.. ورقة الشعور.

أناتول فرانس، ناقد وروائي فرنسي (1844 – 1924)

تحظى مقاربات المدرسة الواقعية (Realism) القائمة على أفكار التنافس والصراع والقوة والامن والمصلحة في دراسة وتحليل العلاقات الدولية وبناء القراءات والتوقعات بشأن أحداثها بقدر عالي من الرصانة العلمية ودرجة كبيرة من الموثوقية. غير ان دوافع الامن والمنافسة والتفوق ليست هي الدوافع الوحيدة المحركة للنشاط الإنساني الفردي والمجتمعي والدولي، سواء على المستوى الخاص او المستوى العام، وفي المجالات المختلفة الاقتصادية أو السياسية، محلية كانت ام داخلية ام دولية. البشر لا شك لديهم هاجس أخر حيوي وهام

يتعلق بالسلام وتأسيس حياة تسودها الطمأنينة عبر مقاربات سلمية والتي هي وجه أخر ومقاربة أخرى لتحقيق مطلب الأمن. وعلى طريق هذه المقاربة نشأت المدرسة الليبرالية (Liberalism) التي سعت لبناء نموذجها الفكري (Paradigm) الذي على أساسه وبموجبه تم تحليل النشاط البشري السياسي على المستوى المحلي والداخلي والدولي حيث إهتم البشر ببناء الاتفاقيات والمعاهدات، وصياغة القواعد والاطر والقوانين المنظمة للمجتمع الإنساني والدولي، ووضع المعايير فيه.

منذ مطلع القرن العشرين ومع بداية تشكل التنظيم الدولي تم طرح العديد من المواضيع والأمور الحياتية الحيوية والهامة لتتحول الى أجندة وقواعد وعناصر معيارية يتم عبرها وبالاستناد اليها ضبط كثير من العوامل والمتغيرات بما يحقق بيئة أكثر امنا واستقرارا وملائمة لتحقيق الطمأنينة والتنمية ومعالجة اية تطورات سلبية وهي في بدايتها. وهكذا جاءت النظرية المعيارية لتهتم بالبعد الأخلاقي للعلاقات ضمن مبادئ وممارسات تعنى بفهمها وتفسيرها وفق هذا الإطار. ليتم طرح قضايا الحرية الإنسانية وحقوق الانسان (Human Rights) وحقوق المرأة (Women's rights) بعدّهما ليس قضايا إنسانية أخلاقية أساسية فحسب، بل هي أيضا قضايا مصالح حيوية مرتبطة بالسلام واستدامته وبالطمانينة، بما يجعلها ذات علاقة وثيقة بالامن وان كنت بصورة غير مباشرة. أيضا عُدّت معايير وعناصر فحص واختبار وتقييم لافكار وتوجه وسلوك القوى السياسية بعدّها مفاصل ومؤشرات ذات دلالة ومقاربة وقائية لقطع الطريق امام القوى والتوجهات السلبية فيما يخص السلام والامن.

إن خلق البشر الذي جاء من إلتقاء كائنين نشئا من نفس واحدة يقطع الطريق على اية فكرة أو قول بأفضلية وبسلطان (حقوقي) إبتدائي لأحدهما على الأخر، إلا ما ترتب على الأدوار الوظيفية الاجتماعية المرحلية المتغيرة لكل منهما وعلى العلاقات التعاقدية بين الاثنين، الا أن تاريخ التجربة الإنسانية الواقعية وحالة التنافس والصراع المنفلت فيها وبين اجزائها ومكوناتها وما ترتب على ذلك من طغيان لاحكام علاقات القوة جعلت مكانة الكثير من البشر وفي المقدمة منهم النساء عرضة للانتهاك والتراجع والتدهور مما اطلق حركات دفاع ومقاومة عدة لمحاولة صياغة علاقات اكثر توازن بما يؤمن ويحفظ ويديم وجود وفعالية الجميع. هذا العمل الإنساني الحيوي السامي (وفي اطار ديمومة حالة التنافس والصراع البشري) كان عرضة (كغيره من الاعمال والاشياء) للاستغلال والتوظيف، ومن ذلك الاستغلال والتوظيف في ميدان العلاقات الدولية بادراجه

ضمن اجندات دول تستهدف من خلاله دول أخرى حيث نجد ذلك واضحًا من خلال التشدد والتعسف هنا والتراخي والانفلات هناك وجعل الامر عرضة للضبابية والتشويش على اكثر من صعيد.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: **هناك علاقة طردية بين قضايا المرأة وتمكينها وقضايا السياسة والعلاقات الدولية وفق المقاربتين الليبرالية والمعيارية؛ فتقدم قضايا المرأة** واعطائها الأسبقية مع قضايا حقوق الانسان الأخرى و**جعلها عنصرا معياريا ملزما على صعيديّ الدول والمنظمات الدولية** ولاسيما زيادة فرص تقلد المرأة للمواقع القيادية **سينعكاس إيجابيا على قضايا التعاون والسلام والبناء والتقدم والتطور داخليا ودوليا.**

وتتضح إشكالية قضايا المرأة على المستويات الفكرية والثقافية والحقوقية والتطبيقية من انها مثلها مثل قضايا ليبرالية واخلاقية عديدة مطروحة في ميدان السياسة والعلاقات الدولية تعاني من ضغوط عدة تعيق تقدمها وصعود مكانتها والتعاطي معها بفعالية وجدية واسبقية وحسم.. حيث ظلت أزمة تراوح مكانها طويلا في بقاع عديدة من العالم (بل وتتعرض الى النكوص في بعض الأحيان والحالات) ملقية بظلالها القاتمة على جوانب عديدة من الحياة الإنسانية على الرغم من الجهود الحثيثة لأطراف عدة نجحت في تحقيق عدة قفزات مهمة على المستوى النظري ومستوى نشر الوعي بين الناس. قضايا المرأة الاعتبارية والحقوقية لازال يتم تناولها كقضية إنسانية أخلاقية مرتبطة بالافكار المثالية بأكثر من كونها قيمة أساسية فاعلة ومؤثرة ومعتبرة في البناء السياسي. ليطرح في ضوء ذلك تساؤل رئيس: هل يمكن اعتماد المشاركة النسوية الفاعلة في الشأن السياسي والاقتصادي والقانوني للدول والمنظمات، والحضور الفاعل في الشأن الدولي معيارا جديدا لقياس تقييم المدرسة الليبرالية في تصنيف الدول في مجال التعاون الدولي والسعي لعالم بعيد عن الحرب والقوة باتجاه السلام؟ وهل يمكن ان تنجح هذه المقاربة مع معياري الديمقراطية وحقوق الانسان في ترسيخ الليبرالية المبنية فكرتها على التعاون بدل الصراع؟. إن ورقتنا البحثية هذه هي دراسة أولية لطرح معيار مهم بدأ الأخذ به في السياسة والعلاقات الدولية ينطلق من مدى مشاركة النساء في القرار السياسي والاقتصادي والقانوني والذي سيشكل مؤشر هام لتطور الدول في الإعتراف بدور النساء وتأثيرهن كعنصر مساوٍ للرجل في تشكيل القرار السياسي والإنساني على مستويات التشريع والقيادة والإدارة، بما يعكس ايجابيا وبصورة مضطرة على طبيعة خيارات صانع القرار السياسي في مختلف الميادين الداخلية والخارجية وانعكاس ذلك إيجابيا على العلاقات الدولية والتعاون ومطالب الأمن والسلام.

المبحث الأول: الليبرالية في العلاقات الدولية.

إن استمرار حالات التنافس والصراع وعدم الطمأنينة والاستقرار، وتحوطات ومتطلبات الامن في البيئة المعادية وغير الآمنة حرمت الجميع امكانية الاستفادة التامة من المنافع والمصالح المشتركة، كما أن هذه التحوطات والمتطلبات استنزفت جزءًا من قدرات الأطراف، الى جانب أن تطور المنافسة حتى حدودها القصوى اصابت الجميع بالارهاق وادخلتهم حروب مستمرة، قاد الى استهلاك واستنزاف منافع ومصالح الاطراف المتنافسة والمتصارعة لصالح اطراف أخرى الامر الذي دفع صناع القرار الى التفكير بمصالح مشتركة اكبر، وبحالة تعاون أعلى، وكبح لجماح المنافسة، وهنا وجدت الأفكار المثالية والليبرالية مكان لها على أرض الواقع، عبر تنسيق المواقف والعمل الجماعي، ولتفرض نفسها عبر إيجاد المنظمات الدولية، وصياغة الاتفاقيات وتثبيت الالتزامات، ومن ثم وضع القواعد والمعايير المرتبطة بالعدالة والانصاف وجعلها معيارية ملزمة وحاكمة. هكذا ظهرت المدرسة الليبرالية (Liberalism) او المثالية (Idealism) او القانونية (Legality) في الواقع السياسي حيث وجدت فرصتها لبناء تحليلات، ترتكز على معايير افرزتها التجارب الإنسانية التي أظهرت الحاجة الى تخفيف حدة التنافس والصراع والى التعاون وبيان الحدود والحقوق وترتيبه (العبدلي، 2020، 122).

نشأت **المدرسة الليبرالية** من قلب الفكر الليبرالي الذي يهتم بالإنسان باعتباره النواة والركيزة لاي نشاط وحركة، وبحاجاته وفي المقدمة منها الحرية والعيش الكريم، وبهواجسه وفي المقدمة منها هاجس الامن والاطمئنان. بنت المدرسة الليبرالية تفسيرها وتحليلها في العلاقات الدولية من خلال سعي الدول والحكومات والمجتمعات الى الحد من التنافس والصراع، والتفكير بالتعاون والسلام ليس على أساس تنمية القوة والتهيوء لصراعات قادمة، بل بالقانون والأخلاق والمؤسسات الدولية، لتمثل هذه الأسس اهداف ووسائل بذاتها يسعى الافراد وتسعى المجتمعات والدول لها لحاجتهم في النظام الدولي اليها. كانت لكتابات امريك غروشيه، وجان لوك، وكانط، أهم روادها: فولتير، هيوغو غروشيوس، جيرمي بنثام، ريتشارد كوبدن، جون برايت، جون ستيوارت ميل، ادم سميث، دورا في التأسيس للمبادئ الرئيسة والفرضيات الأساسية لهذه المدرسة، وجاءت من بعدهم اسهامات روبرت كيوهن وجوزيف ناي في مجموعة من المقالات والكتب لتمثل تطورا في التصدي لمقاربات النظرية الواقعية في ديمومة الصراع، تحت مسمى نيو–ليبرالية (عثمان، 2019، 25،5).

الموضوعات الرئيسية التي يركز عليها التحليل الليبرالي للعلاقات الدولية هي:

(Eric B. and Vladislav M., 2015, 78).

1. أن البشر قابل للأرتقاء والتفكير بالمصالح المشتركة البعيدة الأفق الى جانب التفكير بالمصالح الانانية الفردية والمحلية والقصيرة الأفق، رافضين بهذا قول الواقعيين أن الصراع والحرب هي القاعدة الطبيعية السائدة للسياسات العالمية.
2. رفض قول الواقعيين بأن الدول هي الفاعل الوحيد في مسرح السياسة الدولية، فبالرغم من أن الليبراليين لم ينكروا أهميتها لكنهم أضافوا الى مسرح السياسة الدولية فواعل أخرى هامة مثل المنظمات الدولية وجماعات الضغط والشركات متعددة الجنسيات بل وأيضاً الأفراد.
3. وجود المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة ومصالح وعوائد عند التعاون مما لايمكن لكل بلد بمفرده ان يحققه.
4. دور المؤسسات الدولية والعالمية في رعاية وتنمية المصالح المشتركة وحل النزاعات بما يقلل الى حد بعيد من النزاعات والطموحات الخاصة المنفلتة للدول.

تعد المدرسة الليبرالية ان من العوامل الموضوعية التي تشجع وتدعم فكرة التعاون بين الدول ونزع فتيل الصراع والحرب ونشر وترسيخ السلام

(*E*ric B. and Vladislav M., 2015, 86).

- وجود منظمة الأمم المتحدة.
- وجود التجارة العالمية المكثفة واتفاقياتها.
- انتشار النظام الديمقراطي الليبرالي (السلام الديمقراطي).

المحور الأول: المدرسة الليبرالية والنظرية المعيارية في العلاقات الدولية:

كثير ما يشار إلى "النظرية المعيارية في العلاقات الدولية" (Normative IR Theory) باسم «الأخلاقيات الدولية» (International Ethics). وتتطرق إلى البعد الأخلاقي للعلاقات بين طيف كامل من الجهات الفاعلة في النظام العالمي. وتستند إلى مزيج غني من الجدالات، والتمايزات، والاهتمامات المتعلقة بالنظرية السياسية، والفلسفة الأخلاقية، وتخصص العلاقات الدولية. فهي تشتمل على مجموعة متنوعة من المقاربات والنظريات التي لها هدف مشترك هو استكشاف التوقعات، والقرارات، والمعضلات الأخلاقية في السياسة الدولية. وتقوم بأخذ مفاهيم مثل العدالة، والواجبات، والحقوق، التي كانت محصورة على المجتمع المحدود، وتطبقها على المستوى العالمي (Erskine, 2010, 119-22).

فالمعياري (Normative) صفة ترتبط بالمعايير (Norms) والقواعد والمقاييس (Standards) التقييمية. اما المعيارية (Normativity) فهي الاتجاه والظاهرة الاجتماعية التي تحكم على الأفعال أو النتائج وتصنف بعضها على أنها جيدة أو مرغوبة أو مسموح بها، والبعض الآخر على أنها سيئة أو غير مرغوب فيها أو غير مسموح بها (Bicchieri, 2005, 28).

والتي يترك وجودها أثراً سلوكيا على مستوى الجماعة والمجتمع والدولة والنظام الدولي. لذلك يعني مصطلح «المعياري»، كما هو مفهوم عموما، توصيفا إلزاميا (prescriptive) في تحديد المقاييس (standard-setting)، أو من الممكن أنه متعلق بمقاييس السلوك، والمعايير، والقيم. ومجموعة الأعمال هذه تشتمل بالفعل محاولات في تقويم وتوصيف المبادئ، والسياسات، والممارسات، لكنها تعنى أيضا بتفسير وفهم البعد الأخلاقي للسياسة الدولية (Erskine, 2010, 122)

ومن أهم عناصر المعيارية وعلامتها ومظاهرها على المستوى السياسي والدولي، القوانين الداخلية والدولية وما يحل مقامها من اتفاقيات وتعهدات ونظم تكون قاعدة ومقياسا للأفعال والتصرفات التي يتم ضبطها استنادا لها، كذلك وجود درجة من التنظيم في الداخل او على المستوى الدولي يتولى مراقبة ومتابعة الالتزام بتلك القواعد والاسس والمحددات والمقاييس وتطبيقها.

نشأت المعيارية في صورتها الأولى في إطار المدرسة الفلسفية المثالية (Idealism) التي حاولت التأسيس الفكري والعقلاني للاخلاق وللسلوكيات النموذجية/المثالية (Ideal) المطلوبة والواجبة ونقلها من مجرد رؤى طوباوية ورومانسية أدبيه الى تفكير منهجي ومنطقي يرتبط فيه الوجوب بالحاجات العملية والواقعية وأيضاً

بالامكانيات والقدرات وبما يمكن تحقيقه على أرض الواقع لتقود الحركة باتجاه البناء القانوني والتنظيمي للمجتمع وللعلاقات بين الدول وبناء تنظيم دولي مؤسسي، هذه المباني الملزمة بدرجة ما كقواعد وكمقاييس تحدد سلوكيات الأفراد والحكومات والدول داخلياً وخارجيا هي ما يمكن تسميته بالمؤثر والضابط المعياري الذي يترك اثره على اكثر من مستوى وفي أكثر من مجال ومن ذلك المستوى الدولي (دان وكوركي وسميث، 2016، 214).

لقد كانت كتابات افلاطون وارسطو في السياسة وفي القانون علامات مبكرة ومنطلقات وركائز على هذا الطريق. أيضا الأفكار المثالية في التعاليم والفلسفات الإنسانية في القرون الوسطى وفي عصر النهضة في اوربا والتي اهتمت بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، والتركيز على استثارة الجوانب الخيرة في الطبيعة البشرية بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، بحيث يكون هذا السلوك متماشيا مع القواعد الأخلاقية التي تحث على قيم التعاون بدلا من الصراع، وعلى السلام بدلا من الحرب، وعلى العدالة بدلا من الظلم، ومن ذلك وعلى سبيل المثال ما استوحاه القس توماس الاكويني في نظريته عن "الحرب العادلة" من تعاليم مسيحية حاولت الحد من الآثار السلبية الناجمة عن اللجوء المتكرر للقوة المسلحة والحرب، وأخضعت هذه النظرية شرعية استخدام القوة لشروط عدة منها: عدالة القضية وسلامة القصد، بالإضافة إلى عدالة الأساس القانوني. ولم يتردد عدد من الأساقفة وعلماء اللاهوت الأسبان من التنديد بالاستعمار وتنفيذ الأسس التي يقوم عليها من منظور ديني (ملحم، 2014، 158).

وفق ما تقدم، هناك ثلاثة اطر مركزية للنظرية المعيارية في العلاقات الدولية كالاتي: (Erskine, 2010, 138-143).

1. **المعايير مهمة في السياسة العالمية؛** والمعايير التي يركز عليها منظرو المعيارية في العلاقات الدولية تحمل قوة توصيفية؛ فهي تجسد القواعد المعترف بها والمتعلقة بما يجب على الجهات الفاعلة أن تفعله، أو أن تمتنع عن فعله، في ظروف معينة. وفي كونها خطوطا إرشادية تتعلق بما هو مطلوب، أو مباح، أو محظور، فهي تفهم بشكل واسع على أن لها وزنا معنويا–أخلاقيا، إذ تُجسّد التوقعات الأخلاقية.
2. **مكامن القيم تؤثر في قضايا الاشتمال؛** إن جميع نظريات العلاقات الدولية تضع افتراضات معيارية، حتى عندما لا تكون هذه الافتراضات معترفا بها بشكل صريح. علاوة على ذلك، ترتكز هذه الافتراضات على مفاهيم معينة متعلقة بالقيم وهي تعتمد على نقاط بداية أخلاقية محددة. وهذا يؤثر بدوره في مدى امتداد واجباتنا تجاه الآخرين.

3. **الوكالة، أو السلوك الهادف،** هي فكرة أخلاقية. الرؤية الرئيسة الأخيرة في نظرية العلاقات الدولية المعيارية هي أن الجهات الفاعلة في السياسة العالمية فاعلة أخلاقية. ويعرف الفاعلون الأخلاقيون بقدراتهم على التشاور حول مجريات الأمور الممكنة ونتائجها، والتصرف على أساس ذلك التشاور. مثل هذه القدرات تجعل الوكلاء الأخلاقيين عرضة لإسناد المهام وتوزيع نسب المديح والمذمة الأخلاقية على الآخرين في يتعلق بأفعال محددة.

المبحث الثاني: المأسسة والمعيارية في المدرسة الليبرالية ومطلب الامن والسلام.

المعيارية على المستوى الدولي وفي اطار العلاقات بين الدول وصياغة نظام دولي وجدت فرصتها الجدية الأولى حيث فتحت الأبواب امامها وانطلقت لتمارس تأثيرها وذلك مع نهاية الحرب العالمية الأولى والانتقال من نظام توازن القوى الى نظام الامن الجماعي وصدور مباديء ولسن الأربعة عشر وقيام عصبة الأمم (League of Nations) التي تعد التنظيم الدولي الأول في العلاقات الدولية.

كما حصل مع أفكار الحرية والليبرالية وحقوق الإنسان وتطور انتشارها وتحولها من مجرد أفكار حالمة واماني الى قيم عالمية عليا تم صياغتها بعد ذلك بمعاهدات وقوانين دوليه ملزمة محكومة باليات محددة، حصل ذات الامر مع أفكار النسوية (Femenism) التي تطورت من أفكار حالمة ومطالبات بالحقوق والمساواة الفرديه ورفض الاضطهاد والتمييز على أساس الجنس لتتحول لاحقا الى قضية نضال جماعي وحقوق تم الإقرار بها، ومن ثم صارت تتحول شيئا فشيئاً الى معيار يتم عبره قياس تحضر وتطور المجتمعات والدول ومعيار يساهم في تدعيم السلام على غرار فكرة الديمقراطية والسلام الديمقراطي ودورها في التحليل والتأسيس، وعدّها مقياس وضابط يتم من خلاله فحص وتأمين مطلب السلام والتوجه اكثر فاكثر نحو علاقات التعاون لتحقيق المصالح والابتعاد عن نمط علاقات الصراع وتشكيلها، بالتالي تيارا رئيسياً في اطار المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية (الكشو، 2023، 27).

لقد إتخذت النسوية عبر الزمن أكثر من معنى ومضمون من خلال تناول الباحثين لها ونتاجاتهم حولها والذين سعوا إلى إدخال اهتمامات المشاركة الفاعلة للنساء في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدراسة الأكاديمية للسياسة الدولية والذين استخدموا النظرية النسوية (Feminism theory) وفي بعض الأحيان النظرية الشذوذية (Queer theory) التي افرزها الاتجاه النقدي (critical theory) في اطار

الدراسات الاجتماعيه وصولا الى فهم التطورات الحاصلة في السياسة الدولية وفي التنظيم الدولي وفي عمل المنظمات بشكل أفضل.

مرت النسوية بمراحل تاريخية متعددة ومهمة، كان لها أثرها البالغ في تطور المفهوم وعلاقته بالمجتمع وقضاياه المختلفة. يجمع اغلب المؤرخين للحركة النسوية أن الموجة الأولى للحركة انطلقت منذ اكدت المرأة ولأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر على أهليتها العقلية والفكرية وشقت مسيرتها نحو مطالبة النساء لحقوقهن في التحرر من سلطة الذكورة والولاية الذكورية والحصول على حق الانتخاب، أي قدرة المرأة على اتخاذ قرارها بنفسها والتحرر من تبعيتها المستمرة للرجل، بل انها وجدت منفذا للتحرر والمطالبة بكامل حقوقها بما في ذلك حقوقها السياسية، (دياب، 2017، 18).

ففي اثناء الموجة الأولى ارتبطت الحملات المطالبة بتحسين وضع المرأة القانوني بالمطالبة بالحقوق الشخصية للمرأة وتنظيم علاقتها بالرجل بما يقيد تعسفه.

بدءاً من العام 1840 حين كان يجري النقاش في العاصمة البريطانية لندن حول الغاء العبودية بين مندوبين وناشطين في هذا المجال انتقل الامر من نقاش حول العبودية الى مناقشة نقطة نظام في سير أعمال المؤتمر عن طريقة اشراك النساء الحاضرات في النقاش والتصويت على المواضيع ليتطور لاحقا وخلال سنوات قليلة الى ما عرف باتفاقية سينيكا فولز (Pieer and Wanda S., 2000, 17) (Seneca Falls Convention) عن حقوق المرأة السياسية وحقها المتساوي في الاقتراع.

الموجة النسوية الثانية هي التي قادتها الحركة النسوية الراديكالية التي حركت تحرير المرأة أواخر ستينيات وسبعينيات القرن العشرين وقد استلهمت الحركة الراديكالية النسوية تكتيكات الحركة الليبرالية الأكثر نشاطا. ركزت الموجة الثانية نشاطها على الثقافة المجتمعية وفكرة النوع الاجتماعي (الجندر/ Gender) وقد واكب الحركة النسوية في نهاية موجتها الأولى وبداية موجتها الثانية بداية نشوء التنظيم الدولي والمنظمات الدولية حيث ظهرت عصبة الأمم التي قامت على مباديء ولسن الأربعة عشر عقب الحرب العالمية الأولى والتي ركزت على انهاء الاستعمار وحقوق الشعوب في تقرير المصير وذلك باكثر من تركيزها على حقوق الافراد (من دون اهمالها طبعا) فيما قامت الأمم المتحدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية مركزة مبادئها على القيم الحرية الفردية وحماية هذه الحقوق ومنها حقوق المرأة. حيث أقر ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته وفي المادة الأولى منه مبدأ حقوق الإنسان (ميثاق الأمم المتحدة، 2022). باعتباره حقا أساسيا ومبدأ المساواة الإنسانية

بين البشر ومنها المساواة بين الرجال والنساء الذي جاء انتصارا لنضال طويل قادته الحركة النسوية. هذه المباديء التي تعمقت في الإعلان العالمي حيث ورد في المادة (2) منه: "لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، ..." (Rowe -finkbeiner, 2004).

ولقد وعدت الحقبة الجديدة لحقوق الإنسان العالمية النساء ولأول مرة في القانون الدولي بالاعتراف الكامل بإنسانيتهم، مما يمثل قطيعة حاسمة مع التمثيل القانوني المختل الطويل الأمد للمرأة على أنها تفتقر إلى الأهلية القانونية والمدنية الكاملة (UN Charter, 2022).

ومع ذلك، كانت هناك مقاومة واسعة النطاق لأخذ هذه الالتزامات على محمل الجد، كما يتضح من التحفظات الشاملة العديدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لقد تم اعتماد هذه الاتفاقية في 1979 للفت الانتباه بشكل خاص إلى الطبيعة الراسخة لعدم المساواة بين النساء والرجال بحاجة إلى تدابير إيجابية كبيرة لمعالجتها. حيث نجد بعض التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تتحدى فكرة مساواة المرأة بالرجل(Women's Rights, 2013) .

على الرغم من هذه الموجات، لازالت المرأة تكافح بصعوبة وتواجه الإنجازات خطر الانعكاس؛ من خلال تحالف الأيديولوجيات السياسية المحافظة والتقليدية والدينية، وان التقدم الذي تحقق بصعوبة نحو الاعتراف بالنساء تم تهديده باسم إحباط الإرهاب الدولي، على الرغم من افتراض جميع الدول على الأقل بعض الالتزامات القانونية الدولية لتعزيز تمتعهن المتساوي بحقوق الإنسان، وبموازاة ذلك، ان زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، الا ان متوسط أجرها أقل بكثير من أجر الرجل ويتركز في عمل محفوف بالمخاطر في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. علاوة على ذلك، العديد من النساء تفعل ذلك رغم عدم تلقي أي أجر مقابل العمل في المؤسسات العائلية وعدم المساواة في الوصول إليها.

المحور الأول. الحركات النسوية كمعيار في العلاقات الدولية:

ماهي النسوية وكيف تطورت على الصعيد الدولي؟ النسوية (Feminism) هي مجموعة الحركات المدنية المجتمعية التي تستهدف ويكون واجبها الأساسي الدفاع عن حق المرأة في المساواة مع الرجل (Equal Right) بشكل خاص في مختلف المجالات، على الرغم من ان النضال ضد مختلف أنواع اضطهاد المرأة والتجاوز على حقوقها يعد عموما داخلا ضمن نطاق المصطلح.

يبدو ان الاهتمام بقضايا حقوق المرأة ومواجهة العنف والتمييز ضدها قد نشأ وتطور وارتقى ليصبح جزءا أساسيًا من منظومة القانون الدولي العام والخاص، والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في اطاره في ظل تفاعل ثلاث قضايا أساسية في التاريخ البشري الحديث كانت تعمل بالتوازي وبالتعاضد ومثلت روافد له؛ تمثلت الأولى بأفكار عصر التنوير الأوربي التي حاربت الأفكار القديمة من الموروث الديني والعرف المجتمعي البالي وغير الأصيل وغير الرصين عن المجتمع والمرأة. حيث شكلت هذه الأفكار ركيزة ومنطلق للحركة التي أصطلح عليها بالنسائية أو الفيمنزم (Feminism) أول الأمر ولاحقاً بالجندر (Gender) والتي بدأت بوادرها عن طريق تساؤلات وجدل عن المساواة في الحقوق أثير بين المفكرين والمثقفين في نهاية القرن الثامن عشر (Sweet, 2003, 4).

تمثلت القضية الثانية بأفكار أخرى تتعلق بما أصطلح عليه بـ (أنسنة الحرب) والسعي الحثيث لضبط إيقاعها وتقليص إمتداد أضرارها إلى غير المعنين مباشرة بإستخدام العنف من المدنين والنساء والأطفال والعاجزين منهم على وجه الخصوص. هذه الأفكار إنطلقت على يد القاضي الهولندي المعروف هوغو غروتيوس (Hugo Grotius) وهو رجل قانون ومفكر وفيلسوف حقوقي هولندي ولد في 10 نيسان 1583 وتوفي في 28 أب 1645 يعد مؤسساً لفكرة القانون الدولي إنطلاقاً من فكرة القانون الطبيعي. الذي يعد أبو القانون الدولي الحديث عن طريق المؤلفات الفكرية والفلسفية التي أطلقها في هذا المجال في أواسط القرن السابع عشر. أما القضية الثالثة التي شاركت في الدفع بقضايا حقوق المرأة إلى مسرح السياسة الدولية فقد كانت قضية النضال من أجل إقرار حقوق الإنسان عالمياً بوصفها حقاً طبيعياً أصيلاً للبشر والتي تبدأ جذورها في العصر الحديث من أفكار عصر التنوير التحررية وما سطرته الثورتين الفرنسية والأمريكية والتي وصلت إلى ذروتها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر الأمم المتحدة في عام 1948م وما تلا ذلك من إلتزامات ومعاهدات وما اتخذ على وفقه من قرارات (Sweet, 2003, 4; Lauren, 2003, 29-30).

ولنا أن نتساءل عن هل بالامكان فهم الليبرالية بمعزل عن التزامها المعياري بالفردية؟ لطالما اهتمت الليبرالية بالأمن، وإن كان أمن الفرد والمؤسسات، بما في ذلك الدولة، كلها أسسها الأفراد وتدعمها وتساعدهم في تحقيق رغباتهم. في الواقع، لا يمكن فهم الليبرالية بمعزل عن التزامها المعياري بالفردانية. يصر التقليد على أن جميع الأشخاص يستحقون، وتقيّم المؤسسات وفقًا لمدى مساعدة الأفراد على تحقيق هذه الأهداف. كما أن الليبرالية ليست مناهضة للدولة؛ أولت النظرية الليبرالية اهتمامًا خاصًا للدولة باعتبارها المؤسسة المحددة من

خلال قدرتها على جعل الأفراد آمنين ومساعدة معيشتهم الباهظة. على الرغم من أن الأدبيات الأمنية الليبرالية التي تفحص السياسات الخارجية للدول الفردية فقط قد تكون مذنبة بإدانة دور التفاعل الدولي، فإن الادعاء الليبرالي العام يجادل بأن النظام الدولي، في ظل ظروف واسعة، يسمح بخيارات الدول. على هذا النحو، بالنسبة لليبرالية، يمكن للدول أن تختار بمرور الوقت إنشاء واستدامة الظروف الدولية التي ستكون في ظلها أكثر أو أقل أمانًا. يمكن تتبع تاريخ الليبرالية من الليبرالية البدائية في الإصلاح إلى ظهور نظرية العقد الاجتماعي والنظريات الجديدة، فضلاً عن تركيز الليبرالية على زيادة الأمن. وفي الوقت نفسه، تشمل المناقشات الحالية في الليبرالية السلام الديمقراطي، وإعادة صياغة نظرية العلاقات الدولية الليبرالية (IR)، والنظرية الفوقية. في نهاية المطاف، فإن أبرز نجاحات الليبرالية الأخيرة تتعلق بالسلام الديمقراطي والأبحاث ذات الصلة حول المزايا الديمقراطية في التعاون الدولي. الليبرالية دليل مفيد للأمن الدولي من حيث أن الأفراد والجماعات التي ينظمونها تؤثر على الدول أو تقوضها (Owen, 2017) .

المبحث الثالث: تطور المعيارية النسوية سياسيًا وقانونيًا.

لا يزال العنف ضد النساء والفتيات متفشياً، وقد يتزايد انتشاره بسبب الأشكال الجديدة التي أنشأها الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات الأخرى، مما يعرض حياة المرأة للخطر في كل من القطاعين العام والخاص. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن 830 امرأة وفتاة كل يوم يموتون من المضاعفات التي يمكن الوقاية منها المتعلقة بالحمل والولادة، ولا يزال يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه "طبيعي" وعلى النحو المنصوص عليه في التعاليم الدينية والثقافية والتقاليد، ومع ذلك، على الرغم من أن الافتقار إلى الإرادة السياسية يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق حقوق المرأة ومساواتها، الا انها ليست المشكلة الوحيدة. يطرح القانون الدولي لحقوق الإنسان نفسه بعض العقبات. كما لاحظ دوزيناس، حقوق الإنسان "تبني البشر"، بدلاً من العكس، ويترتب على ذلك أن "الإنسان هو الشخص الذي يمكنه المطالبة بحقوقه بنجاح". (الجمعية العامة، 2014).

وعندما نتحدث عن العلاقات الدولية والدور الذي تلعبة النساء في إطاره، فانه يتحتم علينا الاشارة الى الحقائق الموضوعية الاتية:(Aggestam and Rosamond, and Kronsell. 2019)

- **تشديد الاطار الليبرالي على التعاون بين الدول كجزء اساس من النظام الدولي:**

لا يُنظر إلى الدول على أنها أطراف فاعلة ذات سيادة أحادية، بل تُعدّ ساحات تعددية حيث تعمل مجموعات المصالح والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الاقتصادية أيضًا على تشكيل السياسة

الخارجية. حيث يُعتقد أن زيادة التعاون السياسي من خلال منظمات مثل الأمم المتحدة، فضلاً عن التعاون الاقتصادي من خلال مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، جعلت التحليل الواقعي للسلطة والصراع غير كافٍ في شرح طريقة عمل الحكومة في النظام الدولي.

- **نظرية القيمة الاساسية البنائية للنوع الجنسي:**

تظهر العديد من النظريات المختلفة التي تدخل في مجال النسوية ورمزية النساء بشكل عام عندما نتحدث عن العلاقات الدولية والدور الذي تلعبه النساء في إطاره.

إحدى هذه النظريات تعرف باسم "القيمة الأساسية البنائية للنوع الاجتماعي"، وتتمحور حول كون جنس الفرد شيء بيولوجي، أي أنه يولد به، ويمثل بدوره شيء طبيعي. بينما النوع الاجتماعي (الجندر) هو شيء نابع من المجتمع، أي مكتسب ومتعلم داخل تنشئة النظام المجتمعي. ويعد الهدف الجوهري للنظرية النسوية هو إشراك النساء الحياة السياسية برفع الظلم والاستغلال عنهن من خلال ما يسمى بالسلطة الأبوية سواء كانت سلطة الأب أو الزوج التي سارت معها والتصقت بها عبر تطور الفكر الإنساني في مختلف نواحيه، وعليه سعت النساء لإيجاد مكانة لهن في مختلف الفروع وخاصة العلاقات الدولية سواء كمنظرات أو حتى كصانعات قرار وإعطاء بديل للسياسة الدولية التي جنست لصالح الرجال (فلاكس، 2010، ص67).

- **قيمة النظرية النسوية:**

تتجسد بانها تعتمد على نظرة سلمية للعلاقات الدولية واحلال الصيغة التعاونية بدل الصراعية فيها والتركيز على مجال حقوق المرأة وبالتالي حقوق الانسان ككل. من خلال إدخال فاعل جديد في العلاقات الدولية تمثل في حقوق المرأة ودورها الذي همشته او اهملته ولم تلتفت اليه النظريات المختلفة في العلاقات الدولية، وإعادة صياغة فرضيات جديدة للعلاقات الدولية خاصة من خلال نقدها للنظرية الواقعية الكلاسيكية وعدّها نظرية مجنسة وغير واضحة وتعتمد على القوة على عكس النظرية النسوية التي تعتمد على نظرة سلمية للعلاقات الدولية واحلال الصيغة التعاونية من خلال افتراضها الرئيس، بان دعم المرأة في المراكز العليا لصنع القرار يقلل من الحروب والصراعات الدولية (جيمس، 2010، ص261).

رابعا: النظرية النسوية ليست وحدة واحدة؛ وإنما اتجاهات ومقاربات عدة.

من هنا نجد أن النظرية النسوية ليست وحدة واحدة؛ وإنما اتجاهات ومقاربات عدة تنطلق من افتراضات متباينة، ولكن ما يجمعها هو موضوع الدراسة وهو "الجندر" ودور المرأة في المجتمع والعلاقات الدولية.

فنجد أربعة (اتجاهات أو مقاربات) بعنوان النظرية النسوية:

1. التيار النقدي.
2. تيار الموقف.
3. تيار ما بعد البنيوية.
4. التيار الليبرالي.

ورغم تعدد هذه التيارات واختلافها إلا أنها تشترك بنقطة مهمة هي نقدها للنظريات في العلاقات الدولية لتركيزها المبالغ على عالم ذكوري لا يعكس الحقيقة في العلاقات الدولية.

يعد التيار الأخير(الليبرالي) هو التيار الرئيس في هذه النظرية؛ إذ يشير أتباع هذا التيار إلى أن المرأة والرجل متساويان ولديهم القدرات العقلية والعطاء الفكري نفسه من أجل تقدم المجتمع. فكلاهما يتصرف بشكل عقلاني؛ وهذا يعني أن المرأة يجب أن تشارك في الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع. فالمشاركة والمساواة هما المبحث الأساس لأتباع التيار الليبرالي، إذ يدعو هذا التيار للمساواة بين الجنسين، ويعتقد هؤلاء المفكرون أن الجنسانية وتجريد المرأة من حقوقها؛ إنما هو نوع من أنواع التمييز ضدها الذي يجب أن يعمل المجتمع على إزالته؛ وذلك من خلال تغيير الثقافة السياسية والاجتماعية لدى أفراد المجتمع (ذياب، 2018، ص51).

خامسا: التيار الليبرالي والنظرية النسوية.

من الواضح أن التيار الليبرالي في النظرية النسوية يهدف إلى تحسين وضع المرأة من خلال زيادة مشاركتها في الحياة العامة ومساعدتها للحصول على عمل في مراكز صنع القرار. ويعمل الليبراليون من خلال شبكة متعددة في المجتمع على رفع مشاركة المرأة، وفتح المجالات جميعها أمامها في الحياة السياسية والاقتصادية في الدول والعالم؛ لذلك نجد أتباع هذا التيار يطرحون أسئلة مثل ما أوضاع المرأة حول العالم؟ ما أهم الاستراتيجيات للقضاء على التمييز ضد المرأة وتحريرها؟ كيف يمكن منح المرأة القدرة على التحكم بمقدراتها ومستقبلها دون هيمنة من الرجال أو مؤسسة اجتماعية أو سياسية أخرى؟ (جيمس، 2010، ص277).

ومن خلال قراءاتنا للواقع السياسي نرى أن النظرية النسوية قد حققت جزءًا من تلك المطالب وذلك من خلال احتلال بعض النساء وتقليدهن مناصب إدارية عليا مرموقة، مثال: (كوندوليزارايس) وزيرة الخارجية الامريكية، ونجد في ألمانيا (أنجيلا ميركل) كمستشارة للبلاد، كما نجد في السعودية عام 2002 نصبت الاميرة الدكتورة (الجوهرة بنت فهد بن محمد بن عبد الرحمان آل سعود) لوظيفة وكيل مساعد في وزارة التربية، وهو

أعلى منصب إداري يعهد فيه إلى امرأة في المملكة السعودية، فضلا عن وصول رئيسة إمرأة في افريقيا للحكم، كما نجد حنان عشراوي المتحدثة باسم السلطة الفلسطينية لمحادثات السلام في الشرق الأوسط. كذلك هازل أوليري وزيرة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية، إدوارد أنريفادو وزيرة دولة في البرتغال، سوكورديار بلاسيوس نائبة وزير الداخلية في الميكسيك، وغيرهن الكثير.

وفي عالم السياسة المليء بالصراعات المحتدمة فإن من بديهياته أن كل شيء من حولنا قابل للتوظيف بشتى السبل والأشكال وغالباً ما توظف القضايا ذات الرمزية والإعتبار والبعد القيمي والأخلاقي كونها تصلح غطاءً جيداً للأغراض السياسية. يمكن القول إن لا قضية اجتماعية جرى ويجري التلاعب بها واستخدامها بطريقة مغرضة متعمدة غير عادلة في العلاقات الدولية، مثلما جرى ويجري التعامل مع قضايا المرأة وحقوق الإنسان. اذ جرى استغلال قضية المرأة في العقود الأخيرة وبشكل ملفت للنظر في خارطة العلاقات الدولية. ومن هنا يبدو واضحا ان القضية ليست قضية حقوق المرأة ولا حقوق انسان فحسب، وانما هي سياسات ومصالح تسعى الدول تحت هذا الشعار، وهذا ما صرح به وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية الأسبق السيد كولن بأول حيث قال: "إن دعم قضايا المرأة في مختلف أنحاء العالم هو أمر ليس متناسقاً فقط مع القيم التي يؤمن بها المجتمع الأميركي بشكل عميق، وإنما هو يصب أيضاً في مصلحتنا القومية إلى حد كبير." (السيد، 2018).

ما هو تأثير الأفكار النسوية على التحرر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة في دول العالم الثالث؟ وهل تعد دراسة التحرر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة في الساحة الأكاديمية موضوعًا مهمًا مع أفكار النسويات المستمرة في العالم الحديث؟.

إن الاجابة الموضوعية على التساؤلات أعلاه تجعلنا ندفع بوعي او بدون وعي بالتركيز على المجتمع الأبوي السائد بدول العالم الثالث ولاجل فهم هذه الحقيقة سوف ناخذ نموذج تطبيقي (دراسة تطبيقية) لدولة اسيوية مثل سريلانكا، اذ يتم تحديد تحرير المرأة حسب الجنس استندت الدراسة إلى بيانات ثانوية تم جمعها من مسوحات الأدب والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالقضايا التي تم تناولها في هذه الدراسة (السيد، 2018).

كشفت الدراسة أن العوامل المؤثرة في التمييز ضد المرأة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على عكس الذكور في المجتمع. في سري لانكا، تتمتع المرأة التقليدية بسلطة اجتماعية واقتصادية وسياسية ومحلية أقل بكثير من الرجل. ومع ذلك، بعد الاستقلال، كرست الحكومات المتعاقبة بشكل كبير برامج التعليم

والصحة والرعاية الاجتماعية، ولقد تغير وضع المرأة في سريلانكا بشكل كبير. في الوقت نفسه، يُظهر الباحثون النسويون أن المرأة تلعب دورًا مهمًا في الأسرة بصفتها ربة منزل ومساهمة المرأة العاملة في التنمية الاقتصادية للبلد (السيد، 2018).

علاوة على ذلك، فقد شددوا على أهمية المساواة في الحقوق للمرأة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك تحرير المرأة من الآراء الأبوية في المجتمع. ومع ذلك، لا تزال المرأة تواجه العديد من المشاكل بسبب عدم تكافؤ فرص المشاركة السياسية والقوى العاملة وصنع القرار في البلاد. للتغلب على هذا الوضع، من المهم زيادة الأنشطة النسوية ويجب تغيير اتجاهها لتمكين المرأة في جميع الأقسام من خلال صانعي السياسات في الدولة (السيد، 2018).

استخدم معظم الباحثين الذين تناولوا قضايا المرأة في البلاد هذه الأفكار النسوية لكسب تحرر المرأة من وجهة النظر الأبوية في المجتمع. من الناحية الاجتماعية، فتحوا منصة لمعالجة العوامل الثقافية والمواقف التقليدية التي تؤثر بشكل غير معقول على المرأة لتتقدم في المجتمع. من الناحية الاقتصادية، تناولوا الدور المزدوج للمرأة كعاملة منزلية وعاملات رسميات وكذلك المشكلات التي تواجهها في القطاع الاقتصادي مثل الأجور المنخفضة. سياسياً، يحاولون زيادة مشاركة النساء كقائدات في المجال السياسي. في هذا السياق، تحاول الدراسة الحالية أن تناقش بعمق تأثير الأفكار والأنشطة النسوية على تحرير المرأة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سري لانكا.

علاوة على ذلك، يمكن أن تحتوي الدراسة البحثية والمعلومات البحثية الحالية بشكل أساس على النسوية السياقية في سريلانكا وخطاب المرأة في الإطار الأكاديمي الآسيوي أيضًا. لذلك، فإن العوامل التي توضح في هذا البحث قد تفتح اتجاهات قيمة للبحوث النسائية في المجال الأكاديمي (السيد، 2018).

هل يمكن اعتبار الحركات النسوية والأنشطة النسوية حملات ناجحة فيما يتعلق بمعالجة قضايا المرأة في المجتمعات الآسيوية التي يهيمن عليها الذكور مثل سريلانكا.؟

حاليًا، يمكن إدراك أن عملية تمكين المرأة تتم بطريقة ناجحة أكثر مما كانت عليه في الماضي مع انتشار الأفكار النسوية والأنشطة النسوية في سريلانكا. في هذا السياق، من المهم زيادة المشاركة النشطة للناشطات النسويات لتطوير القوة الاقتصادية والسياسية للمرأة في المجتمع السريلانكي. لذلك، لتشجيع هذه الأنشطة وتقييمها، من المهم تسليط الضوء على المساهمة النسوية فيما يتعلق بتطوير تحرر المرأة ومن المهم

التحقيق في الاحتياجات الإضافية للأنشطة النسوية للمجتمع السريلانكي لبناء التحرر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة. بالإضافة إلى ذلك،

هل النسوية الليبرالية هي شكل من أشكال النسوية التي تجادل بأن المساواة للمرأة يمكن أن تتحقق من خلال الوسائل القانونية والإصلاح الاجتماعي، وأن الرجال كمجموعة لا يحتاجون إلى الطعن؟.

النسوية الليبرالية هي شكل محافظ إلى حد ما من النسوية بمعايير اليوم، على الرغم من أنها متجذرة كلاسيكياً في الليبرالية. بالإضافة إلى ذلك، تعدّ النسوية الليبرالية منظورًا تقليديًا تم تأسيسه كجزء من الموجة الأولى للنسوية. غالبًا ما يكون أصل المقارنة عند تفكيك المفاهيم المعاصرة للنسوية. وتجادل بأن "المجتمع لديه اعتقاد خاطئ بأن النساء بطبيعتهن أقل قدرة ذهنية وجسدية من الرجال. اذن النسوية هي وعي باضطهاد المرأة واستغلالها في المجتمع والعمل وداخل الأسرة. يتطلب العمل الإيجابي النسوي اتخاذ إجراءات واعية لتغيير هذا الوضع. وسعت المدرسة النسوية المتنافسة إلى تفسير عدم المساواة بين الجنسين من خلال مجموعة متنوعة من العمليات الاجتماعية العميقة الجذور، مثل التحيز الجنسي، والنظام الأبوي، والرأسمالية (Chandrika,2019).

هناك أربعة توجهات نظرية نسوية أساسية وصفتها أليسون جاغار وبولا روتنبرغ. النسوية الليبرالية، النسوية الماركسية، النسوية الراديكالية، والنسوية الاشتراكية. الوسيلة الأساسية للنسوية هي تحرير الإنسان. ومع ذلك، فإن النظرية النسوية تسلط الضوء على المشكلات الاجتماعية والاتجاهات والقضايا التي يتم تجاهلها أو التعرف عليها بشكل خاطئ من خلال منظور الرجل السائد تاريخيًا ضمن "النظرية الاجتماعية". تشمل مجالات التركيز الرئيسية في النظرية النسوية التمييز والاستبعاد على أساس الجنس، والتشكيل، وعدم المساواة الهيكلية والاقتصادية، والسلطة والقمع، وأدوار الجنسين والقوالب النمطية، من بين أمور أخرى (Chandrika,2019).

هل طورت الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية القدرة على أكثر أشكال التدخل حميمية في المجتمع المدني من أجل تطوير السلم الأهلي والمساهمة في الليبرالية الأوسع؟. هل مشروع السلام من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على أشكال الحكم من القاعدة إلى القمة. تتجسد هذه التدخلات بوضوح في مشروع السلام الليبرالي؟. ومن خلال هذه المشروطية التي تمررها الجهات المهيمنة في النظام الدولي ومن خلال الأعراف والأنظمة المرتبطة بالسلام الليبرالي والتي من خلالها تلقي أي ملاحظات على الإطلاق من المستلمين والجهات

الفاعلة المحلية. هذه العملية لديها أيضا الميزة غير المقصودة المتمثلة في السماح للدول بالوصول إلى المجتمع المدني، فضلاً عن توفير الجهات الفاعلة غير الحكومية التي لديها القدرة على البقاء وتصبح مؤثرة على المستوى المدني والمستويات العالمية (Chandrika,2019).

إن نسخة السلام الليبرالي التي تظهر من خلال هذا المستوى غير المتعلق بالدولة لإجماع بناء السلام تميل ليس فقط إلى الاهتمام أكثر بجوانب العدالة الاجتماعية، والتنمية، والهوية، ولكنها أيضًا تسهل وتضفي الشرعية التدخل الرسمي على هذا المستوى من خلال الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تتأثر بها العلاقة مع الجهات المانحة. يحتفظ العديد من هذه الجهات الفاعلة ببعض الاستقلالية من خلال التفاوض باستمرار مع المانحين حول أدوارهم. ومع ذلك، فإن السلام الليبرالي يخدم تنظيم سلوكهم. هذا يؤدي إلى نتيجة واحدة لا يمكن التوفيق بينها (Chandrika,2019).

الخاتمة:

مما جاء في الدراسة يتبين أن قضية الدفاع عن حقوق المرأة ليست فقط قضية إنسانية أخلاقية نبيلة حظيت وتحظى بإهتمام متزايد من المجتمعات الإنسانية المتحضرة وقضية حيوية لحاضر ومستقبل الأسرة ولجانب كبير وقطاع واسع من المجتمع يسعى لحياة طبيعية سوية خالية من المشاكل والعقد، بل هي أيضًا قضية ذات بعد في المجال السياسي وفي العلاقات الدولية باعتبارها أضحت عنصرا معياريا تتصاعد أهميته ومكانته الى جانب عناصر حقوقية أخرى في المقدمة منها حقوق الانسان التي غدت التزامات دولية مقننة وموثقة ويتم مراقبتها بعد ان ادركت البشرية أهمية فكرة الالتزامات والمعيارية الحقوقية في ضمان بيئة امنة مستقرة.

الاستنتاجات:

1. إن المحافظة على حقوق المرأة وتنمية قدراتها وإمكانياتها والتصدي للغبن النازل بحقها إنما يحظى بالنجاح فيما لو ركز جهوده على تمكين المرأة علمياً وإقتصاديا وقيادة حملة تعليمية وإعلامية.
2. إحداث قفزة في الوعي والثقافة يجري عن طريقها تقبل المجتمعات البدائية الأفكار التي لم تواكب اسلوب الحضارة المعاصرة وذات الثقافة والأفكار البدئية لأية محاولة إنصاف لحقوق المرأة بعيداً عن أسلوب الفرض الخارجي.
3. أيضًا لابد من مأسسة المعيارية النسوية من خلال جهاز حكومي عالي المستوى والسلطة لانفاذ كافة الالتزامات الحقوقية للمرأة ومتابعة تنفيذها.

المصادر العربية:

1. الجمعية العامة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي). لجنة وضع المرأة. (الدورة الثامنة والخمسون. البند 3(ج) من جدول الأعمال المؤقت، 2014)، في: https://www.google.com

2. جيمس، سوزان. **الحركات النسوية**. تر: مي مقلد. مج2. (المركز القومي للترجمة. ط1، 2010).

3. دان، تيم، وكوركي، ميليا، وسميث، ستيف. **نظريات العلاقات الدولية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

4. دياب، منال. "إشكالية الانوثة في الفلسفة النسوية سيمون دي بوفوار انموذجًا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر، (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، الجزائر، 2017).

5. ذياب، سهاد حميد. **الاختلاف الجنسي والسلطة (دراسات في الفلسفة النسوية السياسية المعاصرة)**. (قناديل للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2018).

6. السيد، طارق. 2018. قضايا المرأة في العلاقات الدولية. مقال منشور على صفحة وكالة أخبار المرأة. على الموقع الالكتروني http://wonews.net/ar/index.php?ajax=preview&id=7606

7. شلق، هدى الطيب. **أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي** (27 أبريل 2017)، في: https://lb.boell.org

8. العبدلي، أحمد. **التطورات الفكرية في العلاقات الدولية: المدرسة الليبرالية وتطبيقاتها**. (بيروت، دار الكتاب الأكاديمي، 2020).

9. عثمان، تارا طه، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، موقع مركز السياسات العالمية، 2019، في: https://worldpolicyhub.com

10. فلاكس، جين. ما بعد المساواة: النوع الاجتماعي والعدالة والاختلاف، تر: شهرت العالم. **سلسلة ترجمات نسوية**. العدد 1، 2010.

11. الكشو، منير. "الليبرالية وحرية التعبير: قراءة في الخلفيات الفلسفية لجدل قانوني وسياسي"، مجلة **تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، العدد 43، 2023).

12. ملحم، عدنان. "تطور الفكر السياسي عن قدامى اليونانيين حتى افلاطون"، مجلة **جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة الآداب والعلوم الانسانية، العدد 5، 2014).

13. نص ميثاق الأمم المتحدة على موقع الأمم المتحدة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) تمت الزيارة في يوم اذار 2022 . https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

المصادر الاجنبية:

1. Aggestam, Karin, and Rosamond, Annika Bergman, and Kronsell, Annica. "Theorising feminist foreign policy." **International Relations** 33.1, 2019. https://journals.sagepub.com

2. Bicchieri, Cristina, **The Grammar of Society: The Nature and Dynamics of Social Norms.** (Cambridge University Press. 2005).

3. Chandrika, M. M.. Feminism and Emancipation: Influence of Feminist Ideas on Women's Socio-Economic and Political Liberation in Sri LankaA., (School of Sociology, Central China Normal University, Wuhan, China, 2019). https://doi.org.

4. Eric B. , Shiraev and Vladislav M., Zubok.. **International Relations**. (New York: Oxford University Presses 2nd Ed.2015).

5. Erskine, Toni. **Normative IR Theory ،International Relations Theories: Discipline and Diversity,** Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith (ed), (Oxford Publishing limited, Second Edition Edited by, Oxford University Press. 2010).

6. Lauren, Paul Gordon. **The evolution of international human rights (***visions seen*, University of Pennsylvania Press.2003).

7. Owen IV, John M. Liberalism and Security. 2017. https://doi.org

8. Pieer, Elizabeth A. St. and Wanda S. **Working the ruins-feminist. Pillow** (Edited), S. Pillow, Introduction: Inquiry among the ruins, Routledge,(New York and London.2000).

9. Rowe-Finkbeiner ،Kristin. The F-Word. (Emeryville: Seal Press. ISBN 978-1-58005-114-9. 2004).

10. Sweet, William. **Philosophical theory and the Universal Declaration of Human Rights**, (University of Ottawa Press.2003).

11. UN Charter, Art 1(4) Universal Declaration of Human Rights (UDHR), Art 2 International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), Arts 2(2) and International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR), Arts 2(1) and 3.

12. Women's Rights. Dianne Otto University of Melbourne. 2013, https://www.researchgate.net.

13. Mahmood, Anwar Mohammad Faraj, and Jalil Omar Ali. "Constructivism theory and its explanation of the interactions and issues of the Middle East." Tikrit Journal For Political Science 19 (2020): 117-146.